﴿ فهرس الجزء الاول من شرح الكافية لنجم الائمة محمد بن حسن الرضى ﴾

٠٢ (الكلمة) وتحقيقها مع الكلم واشتقاقها
٠٠ واطلاقها على القصيدة
٠٣ الفرق بين القول والكلام واللفظ
٠٠ وبيان المفرد والمركب
٠٤ دفع المنافاة بين الوحدة والجنس وانه
٠٠ على ضربين موضع توافق المبتداء
٠٠ للخبر ووضع المركبة
٠٦ قسمة الشئ الى جزئياته
٠٧ دفع التناقض فى قولك من حرف جر
٠٠ وتحقيق اتصاف الالفاظ بالاسمية والفعلية
٠٧ (الكلام) والفرق بين الجملة والكلام
٠٠ والاسناد والاخبار
٠٩ (الاسم) وما فيه معنى الحرف قد يكون
٠٠ مفردا وقد يكون جملة
١٠ الفرق بين من ولفظ الابتداء
١٢ معنى كاف الاسمية والحرفية
١٢ استقلال معنى اسمى الاستفهام
٠٠ والشرط وخواص الاسم ومعنى الحد
٠٠ والاطراد والانعكاس
١٤ بيان اقسام التنوين
١٥ قد يقصد بالتثنية والجمع التكرير
١٦ (المعرب)
١٦ الفرق بين المعرب والمبنى فى الحكم
٠٠ (الاعراب
١٩ المحتاج الى تمييز معانى الكلم على ضربين
٢١ بيان اختلاف ناصب الفضلات
٢٢ وحذف حرف الجر لزوما
٠٠ وضع الاسماء لتستعمل مركبة
٢٣ انواع الاعراب
٢٥ (العامل)
٢٦ بيان عامل المضاف اليه وتقسيم اسماء
٠٠ المعربة
٢٦ اسماء الستة
٢٩ بيان اختلافات علامة التثنية والجمع
٠٠ ونونهما
٣٣ التقديرى للتعذر والاستثقال
٣٥ (غير المنصرف)
٣٦ مشابهة الاسم للفعل ثلثة
٣٨ حكم غير المنصرف وما يجوز صرفه
٣٩ جمع الاقصى والفا التأنيث
٤٠ العدل
٤٤ وزن الفعل من الاسماء ثلثة اضرب
٤٦ الوصف والصفات الغالبة
٤٨ التأنيث
٥٢ المعرفة
٥٣ العجمة
٥٤ منتهى الجموع
٥٨ منع الصرف مقدم على الاعلال
٥٩ التركيب والالف والنون
٦١ وزن الفعل
٦٤ العلمية المؤثرة ثلثة اضرب
٦٧ اختلاف سيبويه والاخفش فى احمر
٧٠ جميع الباب باللام والاضافة ينكسر
٧٠ (المرفوعات) (الفاعل)
٧٣ موضع وجوب تقدم الفاعل على المفعول
٧٥ موضع وجوب تأخره عنه وحذف
٠٠ الفعل والفاعل
٧٧ تنازع الفعلين
٨٣ (مفعول مالم يسم فاعله) وقيام الجملة
٠٠ المؤلة مقام الفاعل ونائبه
٨٥ (المبتدأ والخبر)
٨٦ المبتدأ الذى لا خبر له
٨٨ بيان عامل المبتدأ والخبر واصله التقديم
٨٨ وقوع المبتدأ نكرة بلا تخصيص او معه
٩١ كون الخبر جملة
٩١ بيان الرابطة والظرف يقدر بجملة
٩٤ ظرف الزمان لا يقع خبرا عن اسم
٠٠ عين ولا حال منه ولا صفة له

٩٥ جواز رفع بعض الظروف
٩٦ وقوع اليوم خبرا عن لفظ الجمعة
٠٠ والسبت
٩٧ اشتمال المبتدأ ماله صدر الكلام
٩٨ تضمن الخبر المفرد ماله الصدر
١٠٠ تعدد الخبر بلا عطف او معه
١٠١ تضمن المبتدأ معنى الشرط ففي الخبر
٠٠٠ الفاء
١٠٣ حذف المبتدأ والخبر جواز وكذا
٠٠٠ وجوبا
١٠٥ اسم الجنس اما للاستغراق او الخصوص
١٠٧ جواز رفع الحال مسد الخبر
١٠٩ اصل المبتداء التعريف وتعدده
١٠٩ (خبر ان واخواتها)
١١١ (خبر لا النفي الجنس)
١١٢ (اسم ما ولا المشبهتين بليس
١١٢ (المنصوبات) فمنه المفعول المطلق
١١٦ حذف فعله جوازا ووجوبا
٠٠٠ وضابطة السماعي
١١٨ اسماء اصوات مقام المصادر
٠٠٠ والمصادر المضبوطة
١١٩ مواضع القياسي ستة
١٢٣ توكيد لنفسه ولغيره
١٢٤ اجدك لا تفعل ١٢٧ (المفعول به)
١٢٩ حذف فعله جوازا ووجوبا في
٠٠٠ اربعة مواضع لازعماتك ومن انت
٠٠٠ زيدا وعذيرك واهلك والليل
٠٠٠ وكليهما وتمرا والكلاب على البقر
١٣١ المنادي
١٣٢ وبنائه على ما يرفع به
١٣٣ لام الاستغاثه
١٣٦ توابع المنادى
١٣٩ لزوم اللام في الاعلام واقسامها
١٤٠ الاعلام الغالبة اربعة اقسام
١٤١ نداء المعرف باللام
١٤٣ تابع تابع المنادى
١٤٥ نداء يا الله خاصة
١٤٧ المنادى المضاف الى ياء المتكلم
١٤٨ ترخيم المنادى
١٥٣ ما حذف للترخيم في حكم الثابت
١٥٦ استعمال النداء في المندوب وزيادة
٠٠٠ الالف في اخره
٩٥٩ يجوز حذف حرف النداء
١٦٠ ويحذف المنادى
١٦٢ ما اضمر عامله على شريطة التفسير
١٦٤ ما يجب الصدر
١٦٧ الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله
١٦٩ التفسير على ضربين
١٧٠ ما يختار فيه الرفع بالابتداء
١٧٢ ما يختار فيه النصب بالعطف
١٧٥ ما يستوي الامران
١٧٦ ما يجب النصب
١٧٨ تفصيل ما يشتغل عنه المفسر من الضمير
١٨٠ التحذير
١٨٣ (المفعول فيه) وتفسير المبهم من المكان
١٨٥ نصب الفعل جميع انواع الزمان
١٨٦ لفظ مكان وكذا لفظ الموضوع والمقام
وظرف الزمان على ضربين واسماء الشهر
١٨٧ الظرف المتصرفة وغير المتصرفة
١٨٩ انصرف الظروف وعدم
٠٠٠ انصرافها
١٩٠ اعلام الاجناس وما يكثر جعل
٠٠٠ المصدر حينا
١٩١ (المفعول له) والعلة الحاملة والغائبة
١٩٤ (المفعول معه) وعامل المفعول معه
١٩٨ (الحال) ٢٠١ عامل الحال
٢٠٤ وجوب تقدمها
٢٠٧ عدم اشتراط الاشتقاق في الحال
٠٠٠ والصفة
٢٠٩ ما دل على حدثين على ضربين

٢١١ كونها جملة خبرية ومافيها من الرابط
٢١٢ حذف العامل
٢١٤ الظاهر ان المؤكدة تجئ بعد
... الفعلية كما بعد الاسمية
٢١٥ اختلاف عامل المؤكدة (التمييز)
٢١٧ معنى المقدار
٢١٨ معنى تمام الاسم
٢٢١ التمييز عن النسبة وهو اما اسم او صفة
٢٢٤ (المستثنى) وهل هو مشترك لفظى او لا
٢٢٥ دفع التناقض فى الاستثناء بوجوه
٢٢٦ اعراب المستثنا والاختلاف فى عامله
٢٢٨ بيان قسمى المنقطع مع تحقيق لاعاصم
... اليوم آه
٢٣١ بيان شرط اختيار البدل فى المستثنى
٢٣٥ الاستثناء المفرغ
٢٣٥ المفعول معه يجئ بعد الا
٢٣٦ الاستثناء فى التوابع ومافيه من
... الاشكال وحله
٢٣٧ تعذر البدل على اللفظ
٢٤٠ بيان انواع الستة من احكام الاستثناء
٢٤٤ مجرور بعد غير وسوى وسواء
٢٤٥ وغير صفة حملت على الا
٢٤٧ واعراب سوى وسواء
٢٤٧ تفصيل لاسيما
٢٤٩ الواو الداخلة على لاسيما اعتراضية و
... جواز كونها عاطفة ولا خبر لا ولا سيما
... محذوف ولا سواء مقام لاسيما ومطلب
... مهم
٢٥٠ حرف النفى مع الا يفيد معنى الشرط
... والجزاء يدخل الاولما يعنى الاعلى
... الماضى اذا تقدمهما السؤال
٢٥١ خبر كان واخواتها وبيان خصائصه
... من وقوع خبر كان ماضيا بلا قد او عدمه
٢٥٢ حذف عامل كان
٢٥٥ (اسم ان واخواتها)
٢٥٥ (المنصوب بلا التى لنفى الجنس)
٢٥٦ وجه بناء اسمها وان النكرة فى
... سياق النفى تفيد العموم
٢٥٦ دخول الجار على لاء التبرئة والجملة
... التبينة لا محل لها من الاعراب
٢٥٧ بيان مشابهة لا التبرئة لان
٢٥٩ الجملة الاسمية مقدرة بالفعل فى الدعاء
... عدم تكرير تكرير لا فى الموضعين
٢٦٠ تأويل العلم بنكرة وفى مثل لاحول
... آه خمسة اوجه
٢٦٠ تجويز عمل العاملين المتماثلين فى معمول
... واحد
٢٦١ دخول الهمزة على لا واعراب نعت
... اسم المبنى وعطفة
٢٦٥ الفصل بين المضافين باللام المقحمة
... وبالظروف
٢٦٦ (خبرما ولا المشبهتين)
٢٦٧ بيان ان العازلة وعملها
٢٧١ لفظ لات كربت وتمت
٢٧٢ (المجرورات)
٢٨٣ الاضافة المعنوية
٣٧٥ اضافه غير الى ضد واحد
٢٧٧ الاضافة اللفظية
٢٧٨ اضافة اسمى الفاعل والمفعول الى
... معمولها
٢٨٠ افادة اللفظية التخفيف
٢٨٣ حكم المضاف الى السبب والاجنبى
٢٨٥ عدم جواز اضافة الصفة الى
... موصوفها وبالعكس
٢٨٦ اضافة ذا وذات وذا صبوح وذا غبوق
٢٨٨ جوز الكوفيون اضافة الشئ الى
... نفسه مع اختلاف اللفظين واضافة
... افعل التفضيل
٢٨٩ حكم اى فى الاصفة حكم افعل

٢٩١ احكام الاضافة من حذف المضاف
٢٩٢ وحذف المضاف اليه والفصل بينهما
٢٩٣ المضاف الى ياء المتكلم من الصحيح او
... المعتلة
٢٩٥ حكم اسماء الستة عند اضافتها
٢٩٦ حكمها عند القطع
٢٩٨ (التوابع)
٢٩٩ الكلام على عامل التوابع وعامل
... البدل وبدلية الجار والمجرور من الجار
... والمجرور
٣٠١ (النعت) والصفة العامة والخاصة
... ومن العامة الحال والخبر
٣٠٣ فائدته التخصيص والتوضيح آه
... وعدم اشتراط اشتقاقه
٣٠٤ من الجوامد الواقعة صفة اما سماعي
... وقياسي ككل وجدو حق وشرعك
... وحسبك
٣٠٦ والسماعي ضربان
٣٠٧ وصف النكرة بالجملة وانها ليست
... نكرة ولا معرفة
٣٠٨ وصف بحال الموصوف وبمتعلقه
٣١٠ مطلب سواء عليهم ءانذرتهم الاية
٣١١ المضمر لا يوصف وكذا ذو اللام
٣١٢ مراتب التعريف
٣١٣ التزم وصف باب هذا بذى اللام
٣١٤ احكام النعت من جمع الا وصاف
... مع تفرق الموصوفات
٣١٥ وتفريق الصفات مع جمع الموصوفات
٣١٦ قطع الصفة رفعا ونصبا مع ان واوها
... اعتراضية
٣١٧ حذف الموصوف وتقديم مايصلح
... للنعت بابدال المنعوت والجر بالجوار
٣١٨ (العطف)
٣١٩ ولايعاد العامل الاسمي والجار والمجرور
عطف على مثلهما ام المجرور على المجرور
٣٢٠ اجاز الكوفية ترك الجار اذا عطف
على الضمير المجرور ومنع تواتر القرأت السبع
٣٢١ المعطوف فى حكم المعطوف عليه
٣٢٣ العطف على العاملين مختلفين
٣٢٥ احكام العطف من حذف الواو مع
... معطوفها وكذا ام مع معطوفها و
... حذف الواو من دون المعطوف و
حذف المعطوف عليه بعد بلى وعدم حذفه
... بعد حرف التصديق والعاطف ام
... واما جواز تقديم المعطوف بالواو
... والفاء وثم واو
٣٢٧ ومطابقة الضمير للمعطوف باو وحتى
... وغيرهما
٣٢٧ لايستنكر عود ضمير الاثنين الى
... المعطوف باو وعطف الفعل على
الاسم وبالعكس عطف الماضى على
... المضارع وبالعكس وعطف المفرد على
على الجملة وبالعكس اذ تجانسا وتطالق
... الصفة والموصوف اكثر من تطابق
المبتدأ والخبر والحال وصاحبها وتجويز
... المخالفة فى الاعراب اذا عرف المراد
(التأكيد)
٣٠٠ الفرق بين الفاظ التأكيد اذا اضيف
... او قطعت عن الاضافة والاثنان
... لم يستعمل مضافا فى المشهور الفصيح
٣٣٢ التأكيد اللفظى على ضربين
٣٣٣ قد يكون مع التأكيد اللفظى عاطف
... بخلاف المعنوى وافادة بعض
... الابدال معنى الفاظ الشمول
٣٣٦ التأكيد بالنفس والعين وبكل واجمع
٣٣٧ (البدل)
٣٣٩ للبدل اربعة اقسام
٣٤٠ كون المبدلين معرفتين او نكرتين
٣٤٠ وظاهرين ومضمرين وابدال الضميرين
٣٤٣ (عطف البيان)

شرح الكافية في النحو

Sharh al-kāfiyah fī al-nahw

محمد بن الحسن نجم الملة والدين المحقق الرضي الأستراباذي

المتوفى سنة ٦٨٨ هـ

وبهامشه

حاشية للسيد شريف الجرجاني

من منشورات المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية

شبكة كتب الشيعة

المؤسس الشيخ عبد الكريم التبريزي

حق الطبع محفوظ

* ناشر: انتشارات مرتضوی
* تیراژ: ۳۱۵۰ جلد
* نوبت چاپ: دوم، زمستان ۱۳۶۶
* چاپ از: چاپخانه حیدری
* آدرس ناشر: ناصرخسرو، کوچهٔ حاج نایب، تلفن ۳۱۹۱۳۱

shiabooks.net
mktba.net رابط بديل

6151
.I173
A8
1987
V.1-2
c.1

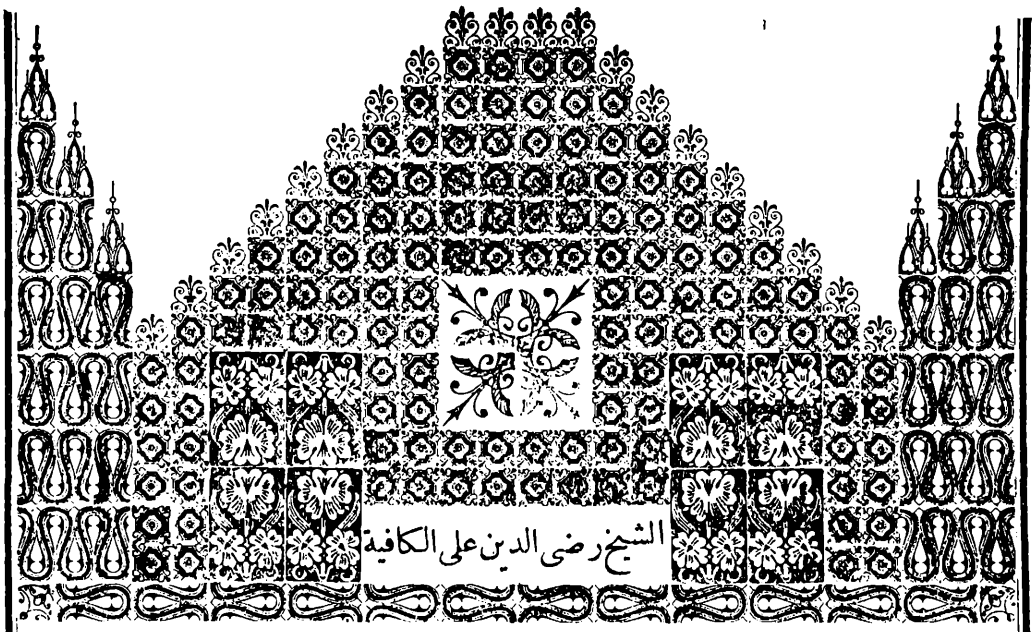

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جلت آلاؤه عن ان تحاط بعدّ * وتعالت كبرياؤه عن ان تشتمل بحدّ * ٢ تاهت فى موامى معرفته سابلة الافهام * وغرقت فى بحار عزته سابحة الاوهام * كل مايخطر ببال ذوى الافكار فمعزل عن حقيقة ملكوته * وجميع ماتعقد عليه ضمائر اولى الابصار فعلى خلاف ماذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته * وصلواته على خاتم انبيائه * ومبلّغ انبائه * محمد بن عبدالله المبشر به ٣ قبل ميلاده * وعلى السادة الاطهار ٤ من عترته واولاده * وبعد فقد طلب الىّ بعض من اعتنى بصلاح حاله * ٥ واسعفه بماتسعه مقدرتى من مقترحات آماله * تعليق مايجرى مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قرأتها علىّ ٦ فانتدبت له ٧ مع عوز مايحتاج اليه الغائص فى هذا ٨ اللج * والسالك لمثل هذا الفج * من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة * بذلا لمسؤله * وتحقيقا لمأموله * ثم اقتضى الحال بعد الشروع * ٩ التجاوز عن الاصول الى الفروع * فان جاء مرضيا فبركات ٢ الجناب المقدس ٣ الغروى صلوات الله على مشرفه لاتفاقه فيه * والا فمن قصور مؤلفه فيما ينتحيه * والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل * (قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد) اعلم ان الكلم جنس الكلمة مثل تمر وتمرة وليس المجرد من التاء من هذا النوع جعالذى التا كما يجئ تحقيقه فى باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء ٤ لكن الكلم لم يستعمل ٥ الا على مافوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب * وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما فى النفس ٦ وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة

(بسم الله الرحمن الرحيم) ٢ قوله تاهت فى موامى) الموامى المفاوز جمع موماة واصلها موموة على فعلة وهى مضاعف فلبت واوها الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ٣ قوله قبل ميلاده) اى قبل زمان ولادته ٤ قوله من عترته) عترة الرجل نسله ورهطه الادنون اى الاقربون ٥ قوله واسعفه) اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له واسعفته اعنته على امره ٦ قوله فانتدبت له) ندبه لامر فانتدب له اى دعاه له فاجاب ٧ قوله مع عوز) عوز الشئ عوزا اذا لم يوجد ٨ قوله اللج) اللج معظم الماء كاللجة والفج الطريق بين الجبلين ٩ قوله (التجاوز عن الاصول) جاوزت الشئ وتجاوزته بمعنى وتجاوز عنه اى عفا وكأنه ضمن التجاوز معنى التباعد

٢ قوله الجناب) بالفتح الفناء وماقرب من محلة القوم ٣ قوله الغروى) والغرىّ الحسن يقال (مجازا) رجل غرى والغريّان قبر امالك وعقيل سميا غريين لان النعمان بن المنذر كان يغريهما بدم من يقتله يوم بؤسه ٤ (قوله لكن الكلم لم يستعمل) اى لم يطلق ٥ قوله (الا على مافوق الاثنين فلذلك قيل الكلم جمع ٦ (قوله وهو اشتقاق بعيد) لبعد المناسبة المعنوية التى يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا كما لايخفى

٧ (قوله كلمة شاعر) اى قصيدته ٨ قوله (والكلام بمعناه) اى بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملفوظ فيكون معناه المتكلم به ٩ (قوله لكن القول اشتهر) اى فى عرف اللغة ٢ (قوله واشتهر الكلام لغة) اى فى العرف اللغوى ٣ (قوله واللفظ خاص بما يخرج من الفم آه) ﴿ ٣ ﴾ قيل فيكون اللفظ اخص من الكلمة لانها تطلق على مفردات

مجازا على القصيدة والجمل يقال ٧ كلمة شاعر قال الله تعال ﴿ وتمت كلمة ربك الحسنى ﴾ واللفظ فى الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد به ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروبه ❊ ٨ والكلام بمعناه لكنه لم يوضع فى الاصل مصدرا على الصحيح اذليس على صيغة مصادر الافعال التى تنصبها على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف اوعلى اكثر اوكان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا اولا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لامعنى له ❊ فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان اومن حروف المعانى وعلى اكثر منه مفيدا كان اولا ٩ لكن القول اشتهر فى المفيد بخلاف اللفظ والكلام ٢ واشتهر الكلام لغة فى المركب من حرفين فصاعدا ٣ واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ❊ ثم قداستعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه فى الاصل لمايعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص الكلام فى اصطلاح النحاة بما سيجئ ❊ والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعانى ٤ مع قصد ان يصير متواطئا عليه بين قوم ٥ فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه فى المعنى الاول انك واضعه اذليس جعلا اولا بل لوجعلت اللفظ الموضوع لمعنى اخر مع قصد التواطؤ قيل انك واضعه ٦ كما اذا سميت بزيد رجلا ولايقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها ٧ ومحرفات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ ٨ وعلى مافسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لايكون الالمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ اللفظ مهملا كان اولا ومع قصد التواطؤ اولا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على ٩ خلاف المشهور من اصطلاحهم ٢ ومعنى اللفظ مايعنى به اى يراد بمعنى المفعول (قوله لمعنى مفرد يعنى به المعنى الذى لايدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان اولا جزء له كمعنى ضرب ونصر فالمعنى المركب على هذا هوالذى يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لايدل

كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه فى حدها واجيب بان المراد ماهو لفظ حقيقة او حكما على ماذكر ليتناول الضمائر المنوية ولاشك ان تلك الكلمات من شانها ان يتلفظ بها قطعا بل هى ملفوظة بالفعل ايضا وان لم تكن ملفوظة بالقياس اليه تعالى

٤ (قوله مع قصد ان يصير متواطئا عليه) اى لابد من قصد التواطؤ لان الغرض فهم المعنى وتفهيمه من اللفظ ولايتصور الا بالتواطؤ بينه وبين غيره وانما لم يصرحوا بذلك لان تعيين اللفظ بازاء المعنى لايخلو عنه ظاهرا فتأمل

٥ (قوله فلا يقال اذا استعملت) الاستعمال اطلاق اللفظ على المعنى وارادة فهمه منه وليس جعل اللفظ للمعنى وتعيينه بازائه بل هو متوقف عليه فلا حاجة الى التقييد باولا لاخراجه عن حد الوضع

٦ (قوله كما اذا سميت بزيد) اى بعد كونه مصدرا

٧ (قوله ومحرفات العوام آه) الظاهر ان المحرف الاول استعمل اللفظ المحرف فى ذلك المعنى بتوهم وضعه له لانه جعله له وعينه بازائه وانما فهم المعنى منه لمشابهته المحرف منه الموضوع لذلك المعنى فلا حاجة اذن الى التصريح بقصد التواطؤ لاخراج المحرفات

٢ (قوله ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع اه) فيخرج به المركبات ويخرج بالموضوع المهملات ولا يرد حينئذ ماسيأتى من ان الوضع اخرج المركبات فلا حاجة الى قيد الافراد لاخراجها ولا يخفى عليك ان اعتبار الافراد والتركيب فى الالفاظ انما يحسن اذا اعتبر دلالتها على معنى او اعتبر مايستلزم دلالتها عليه ﴿ ٤ ﴾ اعنى الوضع وعلى هذا فلو قال المص الكلمة لفظ موضوع مفرد لكان مع رعاية ذلك الحسن قد سلم من هذا واما الاعتراض بالمركبات فهو مدفوع بما سيأتى وربما يتوهم ان مفرد فى عبارة المص مرفوع صفة اخرى للفظ اخرت عن الصفة الاولى لما اشير اليه وفيه ان ذلك يوجب الالتباس وانه صرح فى شرحه بخلاف ذلك ومنهم من قال جعل المص المفرد صفة للمعنى واراد ايضا بالمعنى المفرد ما دل عليه بلفظ مفرد لكنه لم يرد باللفظ المفرد مصطلح اهل الميزان بل اراد به ما ارتضاه فى مختصره ومنتهاه حيث قال اللفظ المفرد هو اللفظ بكلمة واحدة وقال المنطقيون ما وضع لمعنى ولا جزء له يدل فيه والمركب بخلافه فيهما فنحو بعلبك مركب على الاول لا الثانى ونحو يضرب بالعكس ويلزمهم ان نحو ضارب ومخرج مما لا ينحصر مركب هذا كلامه فقد رد عليهم تفسيرهم بلزوم تركيب نحو ضارب كما اعترف به الشارح حيث قال فيما بعد (صوم) فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد وحينئذ تعين ان يريد بالمعنى المفرد مايستفاد من اللفظ المفرد بالتفسير المذكور اولا فيكون معنى عبد الله علما مركبا ولا يكون عبد الله علما داخلا فى حد الكلمة والمراد بالكلمة فى حد المفرد هو المعنى ٥

جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذى يدل جزؤه على جزء معناه ٣ والمشهور فى اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغى ان يخترع فى الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول انى اردت بالمعنى المفرد المعنى الذى لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذن يخرج عن حد الكلمة (٢ ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على مايجئ (واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون ٣ (واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن المهمل لانه دال ايضا على معنى كحيوة المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كديز ونحوه من الهذيانات وقدم الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير علمين (فان قيل ان التاء فى لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلما كتمرة وتمرا واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة (٤ فالجواب ان اللام فى مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجئ فى باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذى يحسن فيه لفظة كل كقوله تعالى ﴿ ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا ﴾ اى كل الانسان والا لم يجز الاستثناء لانه عند الجمهور من النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة ٥ فيناقض الوحدة والثانى ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذاك احتمال عقلى كما فى قوله تعالى ﴿ لئن اكله الذئب ﴾ ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة ٦ والمقصود فى هذا الموضع هو الثانى اى ماهية الجنس من حيث هى هى لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشئ لا لبيان استغراقه (٧ ان قيل لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدأ فى التأنيث (فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او حكمها كالمنسوب اما فى الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة (وقوله لفظ ههنا وان كان بمعنى الصفة اى ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل فى مثله نحو امرأة

٨ قوله فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه آه) فيستغني بذلك عن قيد الافراد وحاصل الجواب ان جميع المركبات لاتخرج به فاحتيج الى قيد الافراد وبه يستغني عن قيد الحاق التاء نم من يدعي ان نحو عبدالله علما ليس كلمة واحدة يحتاج الى التاء لاخراج مثله ولعله انسب ٥ بقواعد العربية ٩ (قوله وحروف المضارعة على معنى) وهو

صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع (٨ فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذهما لفظتان وكذا الكلمات (قلت لا يخرج مثل ذلك بتاء والوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا كارطى وبرقع لفظة واحدة وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف الثانيين (ان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع (فالجواب انا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي تحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل وكذا حال اسم المفعول والامر والالة والمصغر والجمع ونحو ذلك وتحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام وتحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا (ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف ٩ المضارعة على معنى في المضارع ٢ وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التأنيث في قائمة ٣ والتنوين ولام التعريف والفا التأنيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين (فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة ٤ فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة ٥ وكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو نمري وعلوي ووشوي ونحو ذلك ٦ فتغيرت بالحرفين ٧ بنية المنسوب اليه والمضارع ٨ وصارتا من تمام بنية الكلمة واما سكون لام الكلمة بلحوق التاء في نحو ضربت ٩ فلا يوجب تغير البنية اذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها في البنية كما يجئ في اول التصريف ان شاء الله تعالى ٢ اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة

الاستقبال او الحال

٢ قوله (وعلى حال الفاعل (من التكلم والخطاب والتذكير مثلا

٣ قوله (والتنوين ولام التعريف) لاخفاء في ان التنوين ولام التعريف من حروف المعاني وقد عدوهما فيها فكل واحدة منهما كلمة على حيالها فنحو الرجل كلمتان لا كلمة واحدة لان قيد افراد المعنى اخرجه عن حدها كما اخرج نحو قالا وقالوا لكن لشدة الامتزاج بينهما يطلق عليهما اللفظة كما مر واما الف التثنية وواو الجمع وياء النسبة وتاء التأنيث المتحركة والفا التأنيث فقد قيل انها من حروف المباني زيدت في الكلم وجعل المجموع دالا على المعنى المقصود كالف ضارب وميم مضروب فان الدال على الفاعل هو مجموع لفظ ضارب الا ان هذه الدلالة انما حصلت بزيادة الالف فلذلك قيل انها للفاعل كما قيل سين الاستفعال للسؤال ونون الانفعال للمطاوعة مع ان كل واحد من استفعل وانفعل كلمة حقيقة لا كلمتان في حكمها فكذلك نحو بصري ومسلمان فالالفاظ المشتملة على هذه الحروف كل واحد منها كلمة واحدة حقيقة وكذا الحال في حروف المضارعة فالهمزة في اضرب ليست كلمة بل هي مع ما بعدها كلمة واحدة حقيقة والضمير المستتر كلمة اخرى

من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الامثلة المذكورة الحركات الطارية مع الحرف الزائد ٣ ولا يصح ان ندعى ههنا ان الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعينا في الكلم المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية ٤ فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الا ان نقيد تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للاخر وفي هذه الكلمة المذكورة الجزأن مسموعان معا * قوله (وهي اسم وفعل وحرف) انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام كما تأتي من الاسمين لكنه يكون احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة اخرى كلام (فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو أذهب زيد ونحو مر بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشئ الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشئ الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك وبزيد بالجزئي ما يدخل تحت كلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجئ في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في جاءني زيد وعمرو او في كونهما حكمين على شئ نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين (فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة دون الباقيين بلى ان اريد الحصر مع او وقدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فتكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو المذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكره المصنف لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل (فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف ان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين (قلت ان اردت بقولك ان الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط ٥ وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفردا وتقول ضرب فعل ماض ٦ فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط

(فان قيل)

٣ قوله (ولا يصح ان يدعى ههنا) لما ذكرنا من الاتفاق على انها كلمة واحدة

٤ قوله (فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد) وقد يقال ان الحركات الطارية والحروف الزايدة سبب لدلالة المجموع على المعنى المقصود فلذلك نسب الدلالة اليها كما مر ايماء اليه فالاعتراض مندفع ٥ قوله (وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ) اى لان المعنى الكلمة لفظ

٦ قوله فتقول هذا ايضا مغالطة (فان قيل الاظهر ان يقال في الجواب معنى الكلمة هو مفهوم لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس بلفظ بل له افراد هي الفاظ دالة على معان مفردة فلا يصح قولك معنى الكلمة اسم لان معناها لفظ قلنا هذا الجواب لا يجدي نفعا لان الخصم يدعي ان الفعل يصدق عليه معنى الكلمة وهو مفهوم لفظ دال على معنى مفرد وان كل ما يصدق عليه هذا المفهوم فهو لفظ يصح الاخبار عنه فالفعل يصح الاخبار عنه فيكون اسما

٧ (قوله قلت لم يردان من آه) يعنى ان كلة من فى هذا التركيب اسم يدل على لفظه من المستعملة فى معنى الابتداء والحكم بالحرفية انما هو على ذلك المدلول لا الدال الذى هو الاسم فلا تناقض اصلا وكذلك الحال فى قولك ضرب فعل ماض والحاصل ان من وضرب اسمان لهما مستعملين فى معنييهما ﴿ ٧ ﴾ فالمذكور فى هذا التركيب هو الاسم والمحكوم عليه بالحرفية هو المسمى

(فان قيل فاذا كان نحو من وضرب فى قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثانى فعل وهل هذا الا تناقض ٧ (قلت لم يردان من فى هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل فى المعنى الذى وضع له اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض فى نحو ضرب زيد (ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اى الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له (وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اى الشئ الذى لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به وبمعناه اذ هو ما لا نعرفه ففى جميع ذلك مبتدآن احدهما محكوم عليه بشئ وهو المذكور فى لفظك والاخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكنى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين *قوله (لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها اولا الثانى الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولا الثانى الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها) اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اى لان حالها اما دلالة اولا نها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر ٨ اى دلالتها ثابتة ومثله قولك زيدا اما ان يسافر او يقيم واللام فى قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله وهى اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة فى هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفردا عنى الكلمة اما ان يدل على معنى فى نفسه او على معنى لا فى نفسه الثانى الحرف اعنى الكلمة الدالة على معنى لا فى نفسه والاول اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا الثانى الاسم اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاول الفعل اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهذه قسمة دائرة بين النفى والاثبات ٩ فتكون حاصرة اى لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد* قوله (الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين او فى فعل واسم) انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل فى الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة ٢ توقف المركب على جزئه ونعنى بتضمنه الكلمتين تركبه منهما او كونهما جزئيه ٣ وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزء الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعم فى جواب من قال ازيد

واعلم ان هذا اعنى الحكم يكون من وضرب اذا اريد بهما لفظهما اسمين كلام ظاهرى مال اليه جماعة نظرا الى جواز الحكم عليهما ح وليس بصحيح لان دلالة الالفاظ على انفسها ان سلمت فليست بالوضع قطعا لثبوتها فى الالفاظ المهملة كقولك جسق مهمل ودعوى وضع المهملات للدلالة على انفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة فى مباحث الالفاظ والتحقيق ان الالفاظ لا تتصف بالاسمية والفعلية والحرفية فى انفسها بل بالقياس الى ما وضعت هى بازائها من المعانى فاذا اردت ان تحكم على لفظ بما ثبت له فى نفسه وتلفظت به واجريت عليه الحكم وقلت مثلا ضرب مركب من ثلثة احرف لم يكن هناك ضرب دالا على شئ هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وقد احضر فى ذهن السامع بان تلفظ به وكذلك اذا حكمت على لفظ بما ثبت له بالقياس الى ما وضع له وعين

بازائه كما اذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الا نفس ما تلفظت به وان كان اتصافه بالمحكوم به مستفادا له من غيره والمقصود انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعناه فليس هناك دال هو اسم ومدلول هو فعل والالفاظ كلها متساوية

قائم او اقام زيد او احدهما مقدارا دون الاخر وهو اما فعل كما في ان زيد قام او الفاعل كما في زيد قام او المبتدأ او الخبر كما في قوله تعالى ﴿ فصبر جميل ﴾ والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به ٤ (فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع و متبوعاتها (وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر وفي الطلبي نحو هل انت قائم وليتك او لعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه مأخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية فحذف بخلاف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لما قل استعمالها (وقولنا بكلمة كما في زيد قائم (وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه ٥ (فكان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لادليل عليه ويجيء فيه مزيد بحث ان شاء الله تعالى (وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا امامك يوم الجمعة ضربة وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجيء في باب المصدر (وكان على المصنف ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته ٦ الاسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها التوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء ٧ لجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه (والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس (وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا (واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثالث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل يصلح لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل

قوله تقديرا فلذلك قال ان يخبر احترازا عن النسبة الاضافية

٥ قوله (فكان على المص ان يقول كلمتين او اكثر (قيل الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا باكثر وهما اما كلمتان او ما في حكمهما في قبول الاسناد به او اليه فلذلك اقتصر على كلمتين

٦ قوله (الاسناد الذي في خبر المبتداء في الحال) اي اذا كان جملة خبرية او في الاصل اذا كان انشائية او طلبية

٧ قوله (لجزاء الشرط وجواب القسم كلامان) جواب القسم كلام بلا نزاع واما جواب الشرط ففيه بحث والحق ان الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر لك ذلك بالتأمل في قولك ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب اصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود متعلقا بالجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكلية

٨ قوله او بمعنى مع آه) قيل يرد على هذا الوجه الاخيران الاسناد حينئذ يكون داخلا فى المتضمن ويلزم اتحاده مع ماتضمنه فيما اذا تركب الكلام من الكلمتين فقط نحو اضرب فيحتاج الى ان يأول بتضمنه كل واحد من الاجزاء الثلاثة وفيه بعد واما اذا جعل الباء للاستعانة متعلقة بتضمن كان المتضمن ﴿ ٩ ﴾ مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين

مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند وامانحو يازيد فلسد ياء مسد دعوت الانشائى والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه (فظهر بهذا المعنى قوله ولا يتأتى اى لا يتيسر الاسناد الا فى اسمين او فعل واسم والباء فى قوله بالاسناد للاستعانة اى تركب من كلمتين بهذا الرابط ٨ او بمعنى مع اى مع هذا الرابط * قوله (الاسم مادل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة) لم يقتصر على ماتقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام فى اول صنفه والذى تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر (قوله مادل اى كلمة دلت والاورد عليه الخط والعقد والنصبة والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ماذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة فى قوله وهى اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلى والاسم جزئى لها (وقوله فى نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز فى نفسه لما التى المراد بها الكلمة كما ان الضمير فى قوله قبل على معنى فى نفسها للكلمة ٩ (وقال المصنف ان الضمير فى قولهم مادل على معنى فى نفسه وقولهم فى غيره راجع الى معنى وان معنى مادل على معنى فى نفسه اى لاباعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها فى نفسها كذا اى باعتبار نفسها لاباعتبار كونها فى وسط البلد اوغير ذلك (وفيه نظر لان قولهم فى حد الحرف على معنى فى غيره نقيض قولهم على معنى فى نفسه ولا يقال فى مقابلة قولك قيمة الدار فى نفسها كذا قيمة الدار فى غيرها كذا بل يقال لا فى نفسها (ومعنى الكلام على ما اخترنا اعنى جعل فى نفسه صفة لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت فى نفس تلك الكلمة ٢ والحرف كلمة دلت على معنى ثابت فى لفظ غيرها فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما فى هل زيد قائم لان الاستفهام معنى فى الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفى فى ماقام زيد اذ قيام زيد منفى ٣ فالحرف موجد لمعناه فى لفظ غيره اما مقدم عليه كما فى نحو بصرى او مؤخر عنه كما فى الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذى احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلى الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى

٩ قوله وقال المص ان الضمير فى قولهم مادل آه) قال المص فى الايضاح الضمير فى مادل على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى مادل على معنى باعتباره فى بفسه وبالنظر اليه فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف مادل على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه انتهى كلامه ومحصوله ماذكرناه كما لا يخفى على ذى فطنة واما اعتراض الشارح فليس بشئ اذ ليس مقصوده ان مؤدى لفظة فى فى الموضعين واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى معقولا فى نفسه ملحوظا فى ذاته وكونه ملحوظا فى غيره آلة لتعرف حاله امر معقول كما اوضحناه واما حكم الدار كحسنها مثلا فلا يوجد الا فيها سواء كان ناشيا من ذاتها او مستفادا من غيرها

وكذلك قيمة الدار امر منسوب اليها سواء نشأت من ذاتها او من غيرها بل مقصوده التشبيه بينهما بحسب اعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره تارة اخرى وان امتازا بانه يصح ان يقال المعنى ملحوظ معتبر فى نفسه او غيره ولا يصح ان يقال الدار حسنة فى نفسها او غيرها وذلك لان ارتباط حسنها بغيرها اذا كان سببا له ليس بحيث يصح كون الغير ظرفا له بخلاف ارتباط تعقل المعنى بالغير فانه ملحوظ فى ذلك الغير ومعتبر فيه ٢ قوله (والحرف كلمة دلت على معنى ثابت فى لفظ غيرها) قد طول الكلام فى تحقيق ح

٤ قوله (وقديكون الحرف دالا على معنيين) والاكثر ان يدل على معنى واحد ٥ قوله (وقدتكون دالة على العين ايضا كالهمزة فى اضرب آه) اذا كانت هذه الحروف دالة على معانى الضمائر كانت هى بالاسمية والاستقلال اولى من الضمائر المقدرة ولامعنى لجعل معانيها حاصلة فى تلك الضمائر واعلم ان الشارح تبع فى هذا المقام ماوقع فى عبارة المتقدمين من النحاة ولم يدقق النظر فيها ليطلع على مقاصدها ٦ قوله (فمعنى ١٠ من ومعنى لفظ الابتداء سواء) هذا باطل قطعا اذلوكان معناهما واحدا لصح الاخبار عن معنى من كما صح عن معنى الابتداء قال السكاكى لوكان الابتداء والانتهاء والظرفية معانى من والى وفى مع ان الابتداء والانتهاء والظرفة اسماء لكانت هى ايضا اسماء لان الكلمة اذا سميت اسماء سميت لمعنى الاسمية لها وانما هى متعلقات معانيها اى اذا افادت هذه الحروف معانى رجعت الى هذه بنوع استلزام وفى ذلك اشارة الى ماحققناه من معانى الحروف واما مايقال من ان الواضع اشترط فى دلالة من على معناه ذكر متعلقه ولم يشترط ذلك فى لفظ الابتداء فيرد عليه ان هذا الاشتراط مما لافائدة له اصلا وايضا لم يرد نص بهذا الاشتراط بل يفهم ذلك من التزام ذكر متعلقات الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الا ضافة والجواب بان ذكر المتعلق فى الحرف لتحصيل دلالته على معناه وفى الاسم اللازم الاضافة لتحصيل غايته من وضعه تحكم بحت وايضا اذا كان معنى من صالحا فى نفسه لان يحكم عليه وبه لكنه لاينفهم من لفظة من وحدها فاذا ضم اليها مايتم به دلالتها وفهم ذلك المعنى صح ان يحكم عليه وذلك مما لايشتبه فساد على ذى مسكة فى معرفة اللغة فظهر ان الاحتياج الى ذكر متعلق الحرف انما اه

الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مقترن بالمتضمن فرجل فى قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذى احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد فى هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد مستفهم عنه ولابد فى المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقديكون معنى الحرف مادل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كادل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللازم اضمارهما (٤ وقديكون الحرف دالا على معنيين كل منهما فى كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى فى الفعل ومعنى فى الفاعل والاغلب فى معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعانى دون الاعيان ٥ وقد تكون دالة على العين ايضا كالهمزة فى اضرب ونون نضرب وتاء تضرب فى خطاب المذكر فانها تفيد معانى الفاعلين بعد الافعال (ثم نقول ان معنى من الابتداء ٦ فمعنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء ٧ الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذى فى نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلى فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن من لان الابتداء الذى هو مدلولها فى لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل فى لفظ غيره وانما يخبر عن الشئ باعتبار المعنى الذى فى نفسه مطابقة فالحرف وحده لامعنى له اصلا اذهو كالعلم المنصوب بجنب شئ ليدل على ان فى ذلك الشئ فائدة ماذا افرد عن ذلك الشئ بقى غير دال على معنى اصلا (فظهر بهذا ان المعنى الافرادى للاسم والفعل فى انفسهما وللحرف فى غيره ولايصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان معنى طويل مثلا فى جاءنى رجل طويل موجد لمعناه اى الطول فى موصوفه حتى صار الموصول متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالاخر اذ الطول قائم بذو ومعناه الطول وصاحبه لامجرد الطول الذى فى رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذى دل عليه طويل وقام به الطول لاليقوم به الطول * واما قولهم النعت دال على معنى فى متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذى قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل المصدر فى قولك ضرب زيد مفيد لمعنى فى لفظ غيره اعنى ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دل اى دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد فى لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولايذكر الضارب ولايخرج

٨ قوله (ولايندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف مالايدل الاعلى معنى فى غيره) اى الحرف لايدل الاعلى معنى معقول فى غيره فلم يصلح للحكم عليه ولابه ووجب ١١ ذكر متعلقه والفعل يدل على حدث معقول فى نفسه وعلى

بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ٨ ولايندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف مالايدل الاعلى معنى فى غيره فان ضرب مفيد فى نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفى فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لايفيد الامعنى الابتداء فى غيره (قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ٩ ويتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله فى حد الفعل هو مادل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اى على معنى واقع فى احد الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له او لافيكون الظرف والمظروف مدلولى لفظ واحد بالوضع الاصلى فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه فى احد الازمنة الثلاثة معينا فى نفس الامر لان ذلك المعين لايدل عليه لفظ المصدر (ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اى الماضى والحال والمستقبل (وكذلك يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد الازمنة معينا عند السامع لكن لابدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لايعملان عندهم الامع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لامدلولهما وضعا (وكذا يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثانى كما يجئ فى بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع ٢ ان قلنا انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال ٣ وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه فى الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك فى معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو فى اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا فى الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لايخل بكونه لاحدهما معينا (وكذا تدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدها معينا فى الوضع ٤ سواء كان الانشاء العارض ٥ لازما كما فى عسى او غير لازم كما فى بعت واشتريت ٦ ولايدخل فى هذا الحد لفظ الماضى والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذى مضى والفعل الآتى والفعل الحالى لان لفظ الماضى ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض فى الزمان او فى المكان نحو مضى فى الارض وكذا المستقبل والحال (والاولى ان يقال الفعل مادل على معنى فى نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لايرد مثل هذا من الاصل ولايرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولا الاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلاثة كالغبور مثلا بمعنى كون الشئ فى الماضى او فى المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لابالوزن ومن ثمه تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر ٧ وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضى او البقاء فى المكان او فى الزمان قال الله تعالى

نسبته الى غيره وهى معقولة فى غيرها آلة لتعرف حال طرفيها فوقع باعتبار الحدث محكوما به ووجب باعتبار النسبة المخصوصة ذكر فاعله كذكر متعلق الحرف ٩ قوله (ويتبين معنى قوله غير مقترن آه) وذلك لان السلب انما يتعقل بتعقل الايجاب فاذا علم معنى الاقتران باحد الازمنة الثلاثة علم معنى عدم الاقتران به ٢ قوله (ان قلنا انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال) او بالعكس ٣ قوله (وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه فى الحال والاستقبال) الظاهر بين الحال والاستقبال لكنه اراد باشتراكهما فيه فقلب ٤ قوله (سواء كان الانشاء العارض) اى غير الاصلى اعنى الوضعى ٥ قوله (لازما) اى غير مفارق عن ذلك الفعل

٦ قوله (ولايدخل فى هذا الحد لفظ الماضى آه) قال المص الماضى والمستقبل يدل على نفس الزمان والزمان

غير مقترن بزمان فاذا اريد بهما الفعل الذى انقضى والذى لم يأت فالمعنى ماض زمانه ومستقبل زمانه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فتوهم

﴿ كانت من الغابرين ﴾ وانما لم يفسر قوله الازمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال (٨ والحق ان مثل هذا الاهمال لايحسن في الحدود ٩ وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها (ان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه (فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن لايفيدا معناهما الذى هو الشئ المبهم ويحدثاه في ذلك اللفظ فان لفظة الذى مثلا تفيد معناها الذى هو الشئ المبهم في نفسها لا في صلتها وانما تحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لابد لهما من معين مخصص فلذا عدا من المعارف (وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفى بقرينة غير لفظية للتخصيص ٢ واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر وكذا معنى كم كثير لا الكثرة التى هى معنى فيما بعدها ٣ بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التى في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحدى الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فرقنا تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان (واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء واى في الموضعين دال على ذات ايضا وهى ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم (ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرفى الاستفهام والشرط اعنى الهمزة وان حذفتا وجوبا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل أايهم ضربت وان ايهم تضرب اضرب ثم تضمن اىّ معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيها وان كانا لازمين وكذا ماسوى اىّ من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب اى امن تضرب ومن بمعنى اى في التعيين في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اى ان من تضرب فجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اى الشرطية والاستفهامية هذا ٤ ولو قلنا الحرف مالا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب وكم ※ قوله ※ (٥ ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة) الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس ٦ والخاصة مطردة

٨ قوله (والحق ان مثل هذا الاهمال لايحسن في الحدود) وقد يقال لا اهمال مع الشهرة وتبادر المعنى المقصود من العبارة واما احتمال غير المقصود فلا يمنع الظهور ٩ قوله ﴿ ١٢ ﴾ (وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره) وهو ان الاقتران باحد الازمنة الثلاثة انما هو بحيث يكون ذلك الزمان مدلول اللفظ ايضا وقد يقال اعتبار الحيثية مشهور في الحدود فالمعنى مادل على معنى مقترن من حيث هو مقترن فيكون دالا على الاقتران ايضا ٢ قوله (واما الكاف الاسمية فمعناها المثل آه) فمعنى الاسمية بالفارسية مانند ومعنى الحرفية همچو ٣ قوله (بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التى في مجرورها) لا القليل ٤ (قوله ولو قلنا الحرف مالا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه آه) اى لم يرد الاعتراض على حد الحرف بهذه الاسماء وان اكتفى بدلالته على معنى في غيره وردت نقصا عليه كالافعال على مامر ٥ قوله (ومن خواصه) اورد من للتبعيض اذ من جملتها تاء التأنيث المتحركة وياء النسبة وكونه فاعلا ومفعولا وموصوفا ومثنى ومجموعا ومنادى ومصغرا وقد اشار الشارح فيما بعد الى بعضها واطلق التأنيث ٦ قوله (والخاصة مطردة غير منعكسة) هكذا (غير) ذكر المص في شرح المفصل قال بعضهم اراد ان ٥

غير منعكسة ٧ والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره كقولك قولنا الاسم ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول فى الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم * والمراد بالعكس عند النحاة ان تجعل مكان هذين نقيضيهما فتقول كل ما لم يدل على معنى فى نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول فى الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس ان يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفى والايجاب بحالهما وهذه عبارة المنطقيين ٨ فتطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى فى نفسه غير مقترن وتنعكس كلية نحو كل دال على معنى فى نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام (قوله دخول اللام ٩ اى لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول فى نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل فى صورة الاسم كما يجئ فى الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك (وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة فى نفس الدال ٢ والفعل لا يدل على الذات ٣ الا ضمنا والحرف مدلوله فى غيره لا فى نفسه ٤ (واما قول الشاعر*

يقول الخنى ٥ وابغض العجم ناطقا * الى ربنا صوت الحمار اليجدع * فليست اللام فيه للتعريف بل هى اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجئ الا فى ضرورة الشعر (وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته فى الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذى هو فرعه فيه واحدا منها ٦ فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب (واما التنوين فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهى اذن اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه ٧ ودج وسيبويه قيل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين فى نحو رب احمد وابراهيم فليس بمحض للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم ينصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرتب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو فى مسلمان ومسلمون فنقول التنوين فى رجل يفيد التنكير ايضا ٨ فاذا سميت بالاسم ٩ تمحضت للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسماء لمثل ما ذكرنا فى لام التعريف ٢ وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا فى الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا بالمشابهة للفعل الذى اصله البناء وثالثها للتعويض عن المضاف اليه حينئذ ومررت بكل قائما وسيجئ ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها لمقابلة نون جمع المذكر السالم فى جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من

القضية الحاصلة منهما ومن المحدود وذى الخاصة فاخرهما اذ ذاك حقهما فيما فيها

٩ (قوله اى لام التعريف الحرفية) لما صح اطلاق لام التعريف على لام الموصول وان لم يشتهر ذلك الاطلاق دفع وهم الشمول بالتصريح بالحرفية ٢ (قوله والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا) الظاهر من كلامهم جميعا ان دلالة الفعل الاصطلاحى وهو المقصود ههنا على الذات التزامية لا تضمنية وبيان الشارح ظاهر فى العكس فتأمل ٣ (قوله الا ضمنا) يرد عليه ان الصفات ايضا لا تدل على الذات الا ضمنا كما علم مما سبق فيجب ان لا يعرف باللام كالافعال والاولى ان يقال الاسم لما صح ان يكون محكوما عليه وما وقع محكوما عليه لا يقصد به غالبا مفهومه الذى هو واحد بل يقصد ذاته اعنى ما صدق عليه مفهومه وذلك متعدد فيحتاج الى تعيينه باللام واما المحكوم به فحقه ان يراد به مفهومه وكذلك الروابط فلا حاجة هناك الى تعيين ٤ (قوله واما قول الشاعر يقول الخنى) اى الفحش ٥ (قوله وابغض العجم ناطقا) تمييز بمعنى نطقا اى ابغض نطق العجم واراد به صوتها ولا يصح اه

اقوالهم ولا معنى له الا فى الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن ٣ لم تثبت فى نحو قوله تعالى ﴿ من عرفات ﴾ ولو كانت للتنكير لم تثبت فى الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال هى فى جمع المؤنث فى مقابلة النون فى جمع المذكر لان هذا معنى مناسب الا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر كما فى جمع المذكر فالنون فى جمع المذكر قائم مقام التنوين التى فى الواحد فى المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس فى النون شئ من معانى الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التى فى جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط ٤ وليس فيها ايضا شئ من تلك المعانى ٥ لكنهم حطوها عن النون بسقوطها مع اللام وفى الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها * وقال الربعى وجار الله ان التنوين فى نحو مسلمات للصرف * قال جار الله وانما لم تسقط فى عرفات لان التأنيث فيها ضعيف ٦ لان التاء التى فيها كانت لمحض التأنيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قاله نظر لان عرفات مؤنث ٧ وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها لا متمحضة للتأنيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا نقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتأويل بعيد ٨ كما فى قوله * ولا ارض ابقل ابقالها * ٩ فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث مصر الذى هو بتأويل البقعة والاولى عندى ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن ٢ وانما لم يسقط فى نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر فى السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين فى غير المنصرف للضرورة لم يحذف لمانع هذا مع انه ٣ جوز المبرد والزجاج ههنا مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسر ويروى بيت امرئ القيس* ٤ تنورتها من اذرعات واهلها * بيثرب ادنى دارها نظر عالى * بكسر التاء بلا تنوين ٥ وبعضهم يفتح التاء فى مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كساير ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين فى مثله مع العلمية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة (واما تنوين الترنم فهو فى الحقيقة لترك الترنم ٦ لانه انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند بنى تميم فى روىّ مطلق وذلك ان الالف والواو والياء فى القوافى تصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين لمناسبته اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال * اقلّى اللوم عاذل والعتابن * وقولى ان اصبت لقد اصابن * ولم يسمع دخولها الحرف ٧ ولا يمتنع ذلك فى القياس نحو نعمن

٣ (قوله لم تثبت فى نحو قوله تعالى من عرفات) لانه غير منصرف ٤ (قوله وليس فيها ايضا شئ من تلك المعانى) يعنى الاربعة ٥ (قوله لكنهم حطوها عن النون) اى اقسام التنوين ٦ (قوله لان التاء التى كانت فيها لمحض التأنيث سقطت فيه علامة والتاء لجمع المؤنث لا لمحض التأنيث فلا يكون سببا لمنع الصرف ومع وجودها لا يمكن تقدير تاء اخرى اذ لم يعهد ذلك ٧ (قوله وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها لا متمحضة آه) لا بد فى المؤنث من علامة التأنيث ﴿ ١٤ ﴾ اما لفظا او تقديرا لانهم عرفوه بذلك ٨ (قوله كما فى قوله ولا ارض) اى لا مكان ولا موضع ٩ (قوله فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث مصر الذى هو بتأويل البقعة) لا مانع فى مصر من تقدير التاء ليكون مؤنثا باعتبار ذلك التقدير وفى عرفات ما ذكرنا من المانع وهو انه لم يعهد تقدير التاء مع وجودها واما تأنيث الضمير فيكفى فيه وجود التاء التى الجمع المؤنث ولا يكفى ذلك فى منع الصرف لضعفه ٢ (قوله وانما لم يسقط فى نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر) لان الكسر فى غير المنصرف انما سقط تبعا لسقوط التنوين ٣ (قوله جوز المبرد والزجاج ههنا مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسر) لان جعل الكسر تابعا للتنوين فى السقوط ههنا كما فى ساير غير المنصرف يوجب ذلك المحذور ٤ (قوله تنورتها) تنورت اى رأيت من بعيد ٥ (قوله وبعضهم بفتح التاء فى مثله) ولا يبالى بما ذكر من المحذور ٦ (قوله لانه انما يؤتى به اشعارا بترك ﴿ فى القافية ﴾ الترنم) ويلحق آخر الابيات والانصاف المصرعة ٧ (قوله ولا يمتنع ذلك فى القياس نحو نعمن) التمثيل فى الحرف بالقافية المطلقة نحو ربن اولى

٨ (قوله وهو كقوله وقاتم) اى مغبر الجوانب ٩ (قوله الاعماق) العمق بالضم والفتح ايضا مابعد من اطراف المفاوز
٢ (قوله حاوى) اى خالى ٣ (قوله ﴿ ١٥ ﴾ المخترقن) الموضع الذى يمر فيه الرياح * اخره مشتبه الاعلام

فى القافية وقد يلحق عند بعضهم الروى المقيد فيخص باسم الغالى لان الغلو تجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا ٨ وهو كقوله * وقاتم ٩ الاعماق ٢ خاوى ٣ المخترقن * فيفتح ماقبل النون تشبيها لها بالخفيفة او يكسر لالتقاء الساكنين كما فى حينئذ على مايجئ فى آخر الكتاب وانما الحق بالروى المقيد تشبيهه بالمطلق ٤ وانما اختص كون الشئ مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما فى الحال او فى الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات فى نفسه مطابقة والفعل لايدل على الذات الا ضمنا والحرف لايدل على معنى فى نفسه ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتأنيث والتثنية والجمع فيه راجع الى الاسم وكذا التصغير فى نحو قوله * ياأميلح ٥ غزلا ناشدن لنا * من هؤليّاء بين الضال والسمر * راجع الى المفعول المتعجب منه اى هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يابنى فهو شئ موضوع غير موضعه كما ان التأنيث فى ضربت فى غير موضعه واما نحو قوله تعالى ﴿ رب ارجعون ﴾ على تأويل ارجعنى ارجعنى ارجعنى ٦ وقول الحجاج ياحرسى اضربا عنقه اى اضرب اضرب فليس الاول بجمع والثانى بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله فى اللفظ غيره فى المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر فى اللفظ غيره فى المعنى وارجعونى واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشئ الى مثله فى اللفظ مع كونه اياه فى المعنى للتأكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التأكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا فى بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التأكيد اللفظى ايضا ضم شئ الى مثله فى اللفظ وان كان اياه فى المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تعالى ﴿ ارجع البصر كرتين ﴾ فى كون اللفظ فى صورة المثنى وليس به (واختص الاضافة اعنى كون الشئ مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما فى غلام رجل واما متعرف كما فى غلام زيد والتعرف والتخصص من خصائص الاسم كما مر فى لام التعريف واما الاضافة فى نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهى فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايضا فى مثلها الا اسما (ولم يذكر المص من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى ﴿ يوم يجمع الله الرسل ﴾ من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا واعتذروا عن الايراد المذكور بان المضاف اليه فى الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اى يوم جمع الله قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد * واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجئ مثله فى كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا فى نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل

لماع الخفقن الخفق السراب اى رب مظلمة كذا قطعته

٤ (قوله وانما اختص كون الشئ مسندا اليه آه) فان قيل كيف يصح جعل الاسناد اليه خاصة للاسم مع شموله له فيكون منعكسا قلنا لاشمول ولا انعكاس ولذلك احتاج من عرف الاسم بما يصح ان يحدث عنه الى ان يقول او يكون فى معنى مايصح ان يحدث عنه ليدخل فيه الاسماء اللازمة الظرفية

٥ (قوله غزلا ناشدن لنا آه) شدن الغزال شدونا قوى وطلع قرنه واستغنى عن امه (الضال بالالف السدر البرى الواحدة ضالة والسمرة بضم الميم من شجر الطلح وجمعها سمر

٦ (قوله وقول الحجاج ياحرسى) الحرس حرس السلطان وهم الحراس الواحد حرسى لانه قد صار اسم جنس فنسب اليه ولا تقل حارس الا بقصد معنى الحراسة دون الجنس

٨ (قوله كما يقال فى ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب) اى مضموم ٨ (قوله ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب آه) هذا مركب فى نفسه والاول مركب مع غيره ٩ (قوله كما تقول مثلا لاحد الخفين هو زوج) وبهذا المعنى ورد قوله تعالى ثمانية ازواج من الضأن اثنين الآية ٢ (قوله وتقول لهما معا زوج) هذا زوج فى نفسه وكل واحد زوج للآخر لا فى نفسه ٣ (قوله فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من الاسماء لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه) التمثيل ببعلبك اظهر وان كان قوله ونحوه شاملا له وجعل التمثيل را جعا الى المركب مطلقا لا يحسن

وحده كما ان الاسمية فى قولهم اتيتك زمن الحجاج امير هى المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان فى الجملتين ※ قوله (وهو معرب ومبنى المعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل) هذا احد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه فى صنف الاسماء فلا يذكر الا اقسامها فكأنه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التى نذكرها فى صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر او الاجزاء الاخر ٧ كما يقال فى ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى اضرب وضرب مركب الى زيد فهما مركبان ٨ ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا ٩ كما تقول مثلا لاحد الخفين هو زوج الاخر ٢ وتقول لهما معا زوج ومراد المص المعنى الاول وليس بمرضى لان المركب فى اصطلاحهم فى المجموع اشهر منه فى كل واحد من جزئيه او اجزائه ٣ فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا دأب المص يورد فى حدود هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة فى المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغى ان يختار فى الحدود والرسوم اوضح الالفاظ فى المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو فى غير المعنى المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب فى الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبنى الاصل معربا بل الاسم المركب الى عامله ٤ الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافى لان المضاف عامله على قول او الحرف المقدر على الاخر كما يجئ وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة فى اوائل السور نحو حم ويس (قوله ٥ مبنى الاصل هذا ايضا من ذاك لانه اصطلاح مجدد منه مراده الحرف والفعل الماضى والامر على ما فسره فى الشرح وان اخذنا لفظ المبنى الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور ٦ دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية ٧ فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بلى ان اختار مذهب الكوفيين فى كون المضارع اصيلا فى الاعراب كالاسم لتوارد المعانى عليه كما يجئ فى بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبنى الاصل بالحرف والماضى والامر المصدر فى نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس وذلك

اظهر وان كان قوله ونحوه شاملا له وجعل التمثيل را جعا الى المركب مطلقا لا يحسن

٤ (قوله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا آه) قيل المبتدأ ركب مع الخبر وليس احدهما عاملا فى الآخر على المذهب المختار عند البصرية فالمعتبر فى الاعراب التركيب الذى يتحقق معه العامل سواء كان مع العامل اولا

٥ (قوله مبنى الاصل هذا ايضا من ذاك لانه اصطلاح مجدد آه) فيه مناقشة تظهر بالتأمل فى الفرق بين ان يقال هذا مبنى الاصل وهذا اصله البناء اذ المتبادر من الاول ان المشار اليه متصف بالبناء وذلك بحسب الاصالة دون العروض المتبادر من الثانى ان

(بان يقال)

اصله ان يبنى سواء بنى كما هو اصله او عرض له الاعراب وح يندفع ما اورده وينحصر مبنى الاصل فى الامور الثلثة والجملة من حيث هى

٦ قوله دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة) ودخل فيه ايضا الجملة من حيث هى جملة

٧ (قوله فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول آه) اى يخرج هذه الاسماء المعربة عن حد المعرب